

نحو تفعيل المصرفية الإسلامية لتحقيق تنمية اقتصادية "معوقات عمل المصارف الإسلامية بالجزائر"

د. بورنان مصطفى د. سعد اولاد العيد د. بودخيل محمد الأمين
جامعة عمار ثليجي - الاغواط جامعة عمار ثليجي - الاغواط جامعة طاهري محمد بشار
m.bourennane@lagh-univ.dz s.ouledlaid@lagh-univ.dz boudkhilamine@yahoo.fr

الملخص: يهدف البحث لتسليط الضوء على أهمية الدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية الاقتصادية للمجتمعات المسلمة التي لا تقبل التمويل التقليدي الربوي بحكم تحريمه من طرف الشريعة الإسلامية. والمصارف في الجزائر بدورها وجب عليها اتباع أسلوب التمويل الإسلامي لما له من إيجابيات على التنمية الاقتصادية.

الكلمات الدالة: التمويل الاسلامي - التنمية الاقتصادية - الصناعة المالية

Abstract: The research aims to shed light on the importance of the role played by Islamic banks in advancing economic development by providing the necessary financing for economic development projects for Muslim communities that do not accept traditional usury financing by virtue of its prohibition by Islamic law. Banks in Algeria, in turn, have to follow the Islamic finance method because of its positive economic development.

Key words: Islamic finance, economic development, financial industry

مقدمة:

إن الاستراتيجيات الوضعية للتنمية فشلت في إحداث تنمية مستدامة، والتي كانت فلسفة تنمية جديدة تساعد في التغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، من هنا جاء النظام الاقتصادي الإسلامي، عن طريق المصارف الإسلامية التي برزت كظاهرة اقتصادية جديدة ميزت الثلث الأخير من القرن العشرين.

وكان الدافع الأول لإنشاء مصرف إسلامي هو تحريم الفائدة في المعاملات المالية بين المسلمين باعتبار الربا محرم من طرف الشريعة الإسلامية، إلا أن أسلوب التمويل الإسلامي شد الانتباه بعد تحقيق نمو كبير لهذا النشاط من خلال المصارف الإسلامية من جهة، والانتكاسات المتوالية لنظام التمويل التقليدي من جهة أخرى، خاصة في مجال تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، الأمر الذي

أوجب على كافة الدول والمؤسسات ومختلف الجهات القيام بدور فعال في تحقيق تنمية مستدامة من خلال المصارف الإسلامية.

الجزائر كغيرها من الدول تشهد تحارب في مجال العمل المصرفي الإسلامي تتمثل في بنك البركة الإسلامي ومصرف السلام؛ وفي إطار ممارسة البنك المركزي الجزائري لبعض وظائف تخضع المصارف الإسلامية للقوانين المنظمة لعمل البنوك التقليدية، حيث يمارس البنك المركزي مختلف عمليات في قانون موحد يطبق على جميع المصارف بدون إعفاء لنشاط المصارف الإسلامية يخص كيفية تنظيم أعمالها والرقابة عليها إلا في حدود ضيقة واستثنائية، مما يشكل عائقا كبيرا أمام هذه المصارف لممارسة نشاطاتها بشكل سليم بعيد عن شبهة الربا المحرم شرعا أخذا وعطاء.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن أن نطرح السؤال التالي:

ما هي أسباب تأخر عمل المصارف الإسلامية في الجزائر؟

يندرج تحت السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المصرفية الإسلامية؟
- ما هو دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية؟
- ما أسباب تأخر عمل المصارف الإسلامية بالجزائر؟
- من أجل الإجابة عن الإشكالية تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول المصرفية الإسلامية

المحور الثاني: دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية

المحور الثالث: أسباب تأخر عمل المصارف الإسلامية بالجزائر

المحور الأول: مفاهيم عامة حول المصرفية الإسلامية

تجسّدت فكرة المؤسسات المالية الإسلامية التي تعتبر الفوائد والمجازفات والبيع الصورية أشكالا لمعاملات ربوية يكتنفها الغرر وأكل أموال الناس بالباطل وهي الصور التي صنّفتها الشريعة

الإسلامية في خانة المعاملات المحرمة، كبداءة لتأسيس نظام اقتصادي يعتمد آلية مغايرة، خالية من أسعار الفائدة، تترايط فيه قوى المجتمع مشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. نشأة المصارف الإسلامية:

بدأت تتبلور فكرة بنوك بلا فائدة ربوية في العالم الإسلامي، وتحققت مع إنشاء الدكتور أحمد النجار "بنوك الادّخار المحليّة" بمحافظة الدهقلىة المصرية سنة 1963 ، الذي هدف إلى تحفيز الأفراد على المساهمة في تكوين رأس المال، الذي تم استخدامه في تمويل المشروعات، وتم توزيع العوائد على المساهمين على أساس المشاركة في الربح والخسارة¹.

ثم جاءت تجربة إنشاء بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971 ، على أساس عدم التعامل بالفوائد أخذاً وعطاءً، والتي كانت بمثابة البداية لتأسيس صيرفة جديدة متميزة ومختلفة عن الصيرفة التقليدية. ومع تنامي الاتجاه الداعي لإنشاء مؤسسات مصرفية لا تعتمد الربا كأساس لعملها، انتقل التأثير إلى مستوى حكومات الدول الإسلامية، التي ترجمت هذا التأثير في قرارها بإنشاء مصرف دولي يعمل وفق ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، وتحقق ذلك سنة 1975 بتوقيع اتفاقية تأسيس "البنك الإسلامي للتنمية" التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي أقر إتباع أحكام الشريعة الإسلامية في المادة الأولى من ميثاق تأسيسه: "إن هدف البنك الإسلامي هو دعم للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية"².

وبذات السنة أي 1975 تم إنشاء مصرف إسلامي خاص، يتمثل في "بنك دبي الإسلامي". ثم تجسيد أول نموذج لشركة التأمين التكافلي هي "شركة التأمين الإسلامية" في السودان سنة 1979، لتتوالى الانجازات والتطورات في إنشاء العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، حتى وصل عددها نهاية سنة 2013 إلى ما يربو من 993 مؤسسة منتشرة في 92 دولة في مختلف . قارات العالم بحجم أصول مالية تجاوز 2 تريليون دولار بنهاية سنة 2014³.

وما يزيد من أهمية ظاهرة المؤسسات المالية الإسلامية والدرجة التي بلغتها، فتح المؤسسات المالية التقليدية المحلية والدولية لفروع ونوافذ لمعاملات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ على

شكل نوافذ مصرفية أو تكافلية أو خدمات مالية مرتبطة بإدارة الأصول المالية وصناديق الاستثمار الشرعية وإصدار الصكوك الإسلامية. ولم يعد انتشار المؤسسات المالية الإسلامية حكراً على الدول الإسلامية بل تعداه إلى الدول الغربية، حيث أسهمت الأزمة المالية لسنة 2008 في زيادة الاهتمام الغربي بالمالية الإسلامية وبدأت العديد من الدول في اتخاذ عدة مبادرات وإجراءات لتوفير المناخ الملائم لنشاط مؤسسات ومنتجات التمويل الإسلامي.

2. تعريف المصارف الإسلامية:

أ. عرف الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية المصرف الإسلامي على أنه " مؤسسة مالية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد أحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والخلق الإسلامية في مجالات المعاملات أو المساعدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للأمة الإسلامية" ⁴.

ب. عرف المصرف الإسلامي أيضاً على أنه " مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي" ⁵.

ت. ويعرف أيضاً " المصرف الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكمل تنظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها" ⁶.

إذن فالمصرف الإسلامي هو البنك الذي لا يتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً ويمتنع عن تمويل السلع والخدمات التي حرمتها الشريعة الإسلامية، فهو مؤسسة مالية استثمارية تهدف لتنمية الاقتصاد والرفعي بحياة الفرد المسلم.

من خلال التعريفات السابقة نستخلص ما يلي:

- تعمل المصارف الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها؛

- تقوم المصارف الإسلامية بتغطية الاحتياجات الاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل الاستثمارية؛
 - تقوم المصارف بتأدية الزكاة المفروضة عليها شرعا على كافة معاملاتها المالية تطبيقا لقول الله تعالى: " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم"⁷، ومواكبة التطورات الحضارية؛
 - تنمية الوعي الادخاري وجذب وتجميع الأموال وتعبئة الموارد المتاحة.
3. خصائص وأهداف المصارف الإسلامية:

1.3 خصائص المصارف الإسلامية: تتميز المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية بما يلي⁸:

- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية؛
- تطبيق أسلوب المشاركة في الربح والخسارة في المعاملات؛
- الالتزام بالصفات "تنموية، استثمارية، إيجابية في معاملاتها الاستثمارية والمصرفية؛
- تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي؛
- تقديم مجموعة من الأنشطة والخدمات لا تقدمها البنوك التقليدية وهي:

✓ تقديم القرض الحسن؛

✓ وجود صندوق الزكاة؛

✓ الأنشطة الثقافية المصرفية؛

✓ توجيه كل الجهد نحو الاستثمار الحلال؛

✓ ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية؛

✓ عدم الإسهام والتأثير بما يطرأ على النقد من تضخم؛

✓ تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار.

2.3 أهداف المصارف الإسلامية:

في سبيل تحقيق رسالة المصرف الإسلامي والتي هي عبارة عن تقديم خدمات مصرفية واستثمارية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فإن هناك مجموعة من الأهداف تؤدي إلى تحقيق ذلك:

1.2.3 الأهداف المالية: وتتمثل فيما يلي⁹:

✓ جذب الودائع وتنميتها وهذا تطبيقاً للأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده؛

✓ استثمار الأموال، حيث يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، فالاستثمارات تعد ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصدر الأساسي لتحقيق الأرباح؛

✓ تحقيق الأرباح، والتي تعتبر المحصلة الناتجة عن عملية استثمار الأموال المودعة بالمصرف.

2.2.3 أهداف خاصة بالمتعاملين والزبائن: للمتعاملين مع المصرف الإسلامي أهداف متعددة يسعى المصرف الإسلامي على تحقيقها، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي¹⁰:

✓ التميز في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية من أجل جذب أكبر عدد من المتعاملين؛

✓ توفير التمويل الكافي للمستثمرين من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له؛

✓ توفير الأمان للمودعين لكسب ثقة المودعين في توفير السيولة النقدية لمواجهة احتمالات

سحب ودائع العملاء خصوصاً الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسهيل الأصول

الثابتة.

3.2.3 أهداف داخلية: للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها¹¹:

✓ تنمية الموارد البشرية من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري العامل

بالمصارف الإسلامية عن طريق التدريب والتكوين للوصول إلى أفضل مستوى أداء في

العمل؛

✓ تحقيق معدل نمو من أجل الاستمرارية في العمل، حيث تعد البنوك عماد الاقتصاد لأي

دولة؛

✓ الانتشار جغرافياً واجتماعياً وهذا من أجل تحقيق الأهداف السابقة.

4.2.3 أهداف ابتكارية: تشتد المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية على اجتذاب أكبر عدد

من العملاء، من خلال تقديم التسهيلات لهم وتحسين مستوى أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية،

ولكي تستطيع المصارف الإسلامية أن تحافظ على مكانتها في السوق المصرفية وجب عليها العمل على مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق تحقيق ما يلي¹²:

- ✓ ابتكار صيغ تمويل لاجتذاب المستثمرين لتمويل مشاريعهم المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية.

4. وظائف المصارف الإسلامية:

تمارس المصارف الإسلامية نشاطها من استفادتها من التجارب العملية للبنوك التجارية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل وظائفها في:

1.4 قبول الودائع: تقبل المصارف الإسلامية الودائع المودعين دون إعطاء فائدة عليها، وتتمثل الودائع التي توفرها المصارف الإسلامية في¹³:

- ✓ ودائع تحت الطلب: ويتم فيها استعمال الشيكات؛
- ✓ ودائع استثمارية: حيث يتفق المودع مع المصرف على إيداع مبلغ من المال لفترة زمنية معينة سنة أو أكثر أو بصورة مستمرة مقابل أن يشارك المودع في الربح والخسائر الناتجة عن العمليات الاستثمارية؛
- ✓ ودائع ادخارية: وهي ودائع صغيرة تودع في المصرف بغرض استثمارها مع حرية التمتع بسحبها عند الطلب، كما يمكن لهذه الودائع أن تستخدم في تمويل الأنشطة غير الائتمانية.

2.4 إصدار سندات المقارضة: وهي وثائق موحدة القيمة صادرة عن المصرف بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحرر بها على أساس المشاركة في ناتج الأرباح المحققة سنويا وهي على شكل¹⁴:

- ✓ سندات المقارضة المشتركة: وهي وثائق موحدة القيمة صادرة عن المصرف بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحرر بها على أساس المشاركة في ناتج الأرباح المحققة سنويا، حسب شروط خاصة بكل إصدار على حدى، وهي في العادة نسبة من مجموع الأرباح

الاستثمارية لكل سنة تالية للسنة التي تطرح فيها للاكتتاب وتكون هذه الفترة محددة لا تتجاوز 10 سنوات؛

✓ **سندات المقارضة المخصصة:** تختلف عن سندات المقارضة المشتركة بأنها مرتبطة بمشروع بعينه أو غرض معين، ويتم تصنيفها على ضوء أعمال المشروع أو المشاريع الممول من أموال هذا الإصدار في كل حالة على حدى، ويحدد لها نسبة من إيرادات المشروع الصافية المستثمرة فيها من قبل مجلس إدارة المصرف ويكون للمشروع حساب دخل مستقل عن سائر إيرادات المصرف الإسلامي؛

✓ **الصكوك الإسلامية:** وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أعيان، أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء الاستخدام فيما أصدرت لأجله¹⁵.

3.4 استثمار أموال المصرف: تمثل الوظيفة الائتمانية لقبول الودائع التي تستثمر في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4.4 تأدية الخدمات المصرفية بصفة عامة: تتمثل الخدمات المصرفية التي تقوم بها المصارف الإسلامية بصفة عامة فيما يلي¹⁶:

- ✓ عمليات تحصيل الشيكات عن طريق المقاصة؛
- ✓ إجراء حوالات بأنواعها، وبيع العملات الأجنبية وشرائها؛
- ✓ تحصيل الكمبيالات عن العملاء؛
- ✓ إصدار خطابات الضمان والكفالات؛
- ✓ إصدار الاعتمادات المستندية؛
- ✓ التحصيل نيابة عن الغير، حيث يقوم المصرف بتحصيل مستحقات عملائه من الغير، كأن يقوم المصرف بتحصيل فواتير الكهرباء؛
- ✓ شراء وبيع الأوراق المالية، وحفظها وتسهيل عمليات الاكتتاب بها؛
- ✓ تقديم القروض الحسنة وإدارة صناديق الأمانات والضمانات والإعانات الاجتماعية؛

✓ إدارة صناديق الزكاة.

ظهر المصارف الإسلامية جاء لتلبية احتياجات المجتمع المسلم الذي لا يتعامل بأسعار الفائدة أخذًا وعطاءً، وكانت المصارف الإسلامية حلاً بديلاً حيث لعبت دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي عن طريق ابتكار صيغ تمويل تتناسب وأحكام العقيدة الإسلامية، وكان أبرز سبب لانتشارها وتطورها ما شهدته الساحة المصرفية من أزمات مالية خاصة ارتفاع أسعار الفائدة.

المحور الثاني: دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية

لقد ساهمت البنوك التقليدية في تمويل التنمية الاقتصادية، كما أنها تقوم بتمويل أنشطة غير تنموية ذلك لأن طبيعة التمويل فيها يقوم على الاقتراض لمن يستطيع التسديد عند الاستحقاق، لكن وجود الفائدة على عمليات الاقتراض والاقتراض أدى إلى ظهور أزمات مالية عالمية. عكس المصارف الإسلامية والتي هي مصارف تنموية بحكم طبيعتها.

1. الصفة التنموية لأعمال المصارف الإسلامية:

تساهم المصارف الإسلامية بفاعلية في تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية إنسانية في إطار المعايير الشرعية، فهي تمر في جميع عملياتها حصراً عبر إنتاج و تداول السلع يجعلها مصارفاً تنموية بحكم طبيعتها لان جميع تمويلها ينحصر في المساعدة على إنتاج سلع وخدمات جديدة أو مساعدة في تداولها بين الأيدي، فالإنتاج والتداول كلاهما عمليتان تنمويتان الأولى مباشرة والثانية غير مباشرة لأنها تساعد على زيادة الإنتاج، يضاف إلى ذلك أن مبادئ التمويل الإسلامية نفسها تضطر المصرف الإسلامي زيادة الحرص في دراسة الجدوى للتأكد من جدية وحقيقة المعاملة التي يقوم بتمويلها¹⁷.

إذن فتمويل التنمية الاقتصادية يستدعي في الأساس بحث مصادر الادخار المحلي وبحث الوسائل الكفيلة بتعبئة المدخرات لأغراض التنمية، حيث تعمل المصارف الإسلامية في إطار سعيها الدائم ومسيرتها الدورية للتنمية الشاملة والعادلة بأسسها الإسلامية على إعادة توظيف الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي.

2. الدور التنموي للمصارف الإسلامية في الاقتصاد الوطني:

تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق هدفين رئيسيين أولهما تعظيم وتنمية أموال المودعين والمساهمين وذلك بصفتها وحدة اقتصادية، أما الهدف الثاني فهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال دورها كجزء من النظام الاقتصادي الكلي للبلد ويعتبر هذا الدور الأخير أهم دور للنظام الاقتصادي الإسلامي حيث أن المصارف الإسلامية تعمل على تحقيق التشغيل الكامل للموارد المالية وتعبئة المدخرات وايضا تقديم القروض الحسنة... الخ وعلى قدر كفاءة وفعالية أداء المصارف لهذه الوظائف تتحدد قدرة المجتمع على التقدم الاقتصادي والاجتماعي. فالمصارف الإسلامية تعتبر في الأساس مصارف تنموية وبالتالي فإن " المحرك الأول للمصارف الإسلامية هو خدمة المجتمع. والاهتمام بمصالحه وهذا مقدم على تحقيق الربح " ¹⁸.

وتختلف طبيعة عمل المصارف الإسلامية عن المصارف الربوية، إذ هي في الأساس مصارف استثمار، تعمل كشريك بعمله وإدارته لأصحاب الودائع الاستثمارية، كما تعمل أيضا، كرب مال بجزء من حقوق الملكية الخاص بالمساهمين، وأن كانت تقوم بفتح حسابات جارية لعملائها، إلا أن ذلك لا يمثل نشاطها الرئيسي فضلا عن تقديم الخدمات المصرفية الأخرى، في إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

كما أن المصارف الإسلامية لا تضمن الودائع الاستثمارية، ولا تحدد مقدار الربح مقدما، ولكنها تقوم بوضع استراتيجيات مبنية على دراسة طبيعة العملية الاستثمارية ذاتها.

وتعتبر المصارف الإسلامية قادرة أكثر من غيرها من المصارف التقليدية على تنمية الناتج لأنها في الأساس تقوم على مبدأ مهم وهو مبدأ الاشتراك في الربح والخسارة فهي ¹⁹:

❖ أكثر قدرة على تجميع الارصدة النقدية القابلة للاستثمار ومن ثم أكفاً في القيام بعملية التمويل اللازم للتنمية من المؤسسة المصرفية التقليدية؛

❖ أكثر كفاءة في توزيع المتاح من الارصدة النقدية القابلة للاستثمار ومن ثم في توزيع الموارد الاقتصادية للمجتمع على افضل الاستخدامات الممكنة، علما بان هذا يؤدي الى تحقيق اعلى معدلات ممكنة لنمو الدخل الحقيقي؛

- ❖ تسهم بشكل مباشر في عدالة توزيع الدخل القومي على المستوى القومي وذلك على عكس المؤسسة المصرفية الربوية، علما بان عدالة توزيع الدخل من اهم العناصر للمناخ الملائم للتنمية؛
- ❖ انها تشجع السلوك الايجابي الدافع للتنمية بين الافراد وذلك على عكس المؤسسة المصرفية الربوية.

3. تجارب بعض المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

استطاعت البلدان الخليجية والعديد من الدول وباستخدام أدوات وآليات التمويل المصرفي الإسلامي من تعبئة واستثمار موارد مالية ضخمة في قطاع البنية الأساسية والذي هو من الضرورات التي لا غنى عنها لتنمية اقتصادية واجتماعية ناجحة في الاجل الطويل، فعلى سبيل المثال شاركت المصارف الاسلامية منفردة أو مجتمعة في انشاء محطات ضخمة للطاقة الكهربائية والمائية في الشارقة وفي ابوظبي (محطة الشويحات) وفي البحرين (محطة الحد)، وفي انشاء مدينة حمد الطبية في البحرين، وفي تمويل شبكات الاتصالات الحديثة (شركة اتصالات وشركة موبايلي وشركة زين) وأسهمت في تطوير ميناء دبي الجوي وتنمية شركة الامارات لأجهزة التبريد، وامتد تمويلها الى ميناء كراتشي في باكستان لتخفيف العبء عليه، وايضا اسهامها في تمويل قطاع الانشاءات لتوفير المساكن وتنمية القطاع الفندقي الذي يجلب الان موارد سياحية ضخمة خاصة في دبي وقطر والبحرين²⁰.

أما في السودان التي تعتبر تجربتها رائدة تستحق الاهتمام بالرغم من قصر مدتها وحدثتها الا انها استطاعت تطبيق نظام مصرفي لا ربوي واستطاعت باستعمالها لصيغ التمويل اللاربوي في تحقيق التنمية في العديد من المجالات (الصناعية والخدمية والزراعية والتجارية) وكمثال عن ذلك مؤسسة التنمية السودانية التي تمول عمليات التنمية الصناعية وتمويل كافة القطاعات الانتاجية.

وفي الاردن تعتبر تجربة البنك الاسلامي الاردني تجربة جيدة حيث شارك البنك في خدمة التنمية على عدة مستويات ومن خلال عدد من المنتجات والوسائل منها(القرض الحسن، التبرعات، برنامج تمويل الحرفيين، صندوق التأمين التبادلي، مؤسسات الخدمات الاجتماعية وتدريب الطلاب)²¹.

المحور الثالث: أسباب تأخر عمل المصارف الإسلامية بالجزائر

تزايد المطالب بضرورة توسيع نشاط المصارف الإسلامية في الجزائر؛ للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الادخار والقروض وتمويل المشاريع، لكن ثمة عوائق إدارية تعترض إيجادها فعلياً في السوق المصرفية، منذ تأسيس أول بنك إسلامي بالجزائر في أبريل 1990، والمصارف الإسلامية تواجه عقبات تحول دون انتشار المؤسسات المالية الملتزمة؛ كمحدودية عددها بالسوق، وانتشارها في المناطق الداخلية بالبلاد، إلى جانب افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي. لكن الجزائر أمام فرصة قوية ومتاحة لأن تصبح نموذجاً مميزاً في المصرفية الإسلامية محلياً وإقليمياً، إذا ما استغلت الطاقة الاستيعابية للسوق النقدية الواعدة كأحد أهم مصادر تعبئة الموارد المالية، ومن ثمّ تمويل احتياجاتها.

1. معوقات عمل المصارف الإسلامية في الجزائر:

من أهم العوائق التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في الجزائر ما يلي²²:

1.1 اكتناز الأموال: يرى الخبراء الاقتصاديين أن تداول السيولة في الجزائر خارج القنوات الرسمية يعود إلى عدم رغبة شريحة من المجتمع الجزائري في فتح باب التعامل مع البنوك التقليدية خوفاً من معصية الله والتعامل بفوائد ربوية وبالتالي فالبنوك التجارية التقليدية تعتبر عائق في أغلب المجتمعات المسلمة وعجزها في جلب هذه الكتلة المالية نحو البنوك، وكذلك في خروجها كقروض في حال تم جلبها للبنوك.

2.1 افتقار المصارف الإسلامية للقوانين التشريعية والتنظيمية: لم تعرف المصارف الإسلامية أي دعم من طرف السلطات منذ فتح الباب لإنشائها في الجزائر بموجب قانون النقد والقرض 10/90، حيث سمح لعدد محدود من المصارف للعمل وفي مناطق محددة وتحت ضغوط من طرف البنك المركزي وغياب المنافسة.

3.1 تخلف السوق النقدية والمالية في الجزائر: لا تزال الأسواق النقدية وأسواق رأس المال متخلفة من حيث هيكلها وعدد المتدخلين فيها بسبب عدم وجود اقتصاد حقيقي من جهة،

وسيطرة البنك المركزي وفرض قوانين مالية ونقدية تحول دون دخول البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية في الأسواق الجزائرية،

4.1 غياب الثقافة المصرفية الإسلامية: لا شك أن العامل الديني له أثر كبير على عقلية المجتمع الجزائري الذي يفضل التعامل مع الأدوات المالية الإسلامية لكن في غياب هذا النوع من الأدوات والمؤسسات المالية الإسلامية تم تعطيل قوة ادخارية هائلة في المجتمع الجزائري بقصد وبدون قصد. واليوم أصبح الرهان على إعادة الثقة بين العملاء وتلك الأدوات التشاركية أمر لا مفر منه لبناء المجتمع وتجميع طاقاته بدل التوجه للدين الخارجي.

5.1 عدم وجود سوق مالي إسلامي: إن توفير سوق نقدي ومالي إسلامي يساهم في تنشيط المعاملات الإسلامية، فمن المعلوم أن المصارف الإسلامية لديها صيغ استثمارية وتمويلية متعددة كالمشاركة والمضاربة والإيجار التمويلي ومعظم هذه المعاملات تدخل ضمن الأدوات قصيرة الأجل ولا تصلح للاستثمارات طويلة الأجل. ولكي تستثمر في الأدوات طويلة الأجل فهي بحاجة لسوق مالي واسع يساعدها على الاستثمار في المشاريع طويلة الأجل بدون مخاطر كبيرة. فعملية فتح المساهمات التشاركية في المصارف الإسلامية تتطلب توجيه هذه الأموال إلى مشاريع انتاجية حقيقية كالزراعة والصناعات التحويلية أو للسياحة وليس نحو جيوب أرباب العمل.

6.1 تعدد وتناقض الأحكام في المسائل الشرعية: الأحكام في العقيدة الإسلامية ثابتة، غير أن الأحكام المتعلقة بفقه المعاملات فهي كثيرة ومتعددة، وهنا نجد أن فكر المواطن الجزائري مشتت بسبب كثرة الآراء واختلافها بين فتاوى تتباين بين تحليل (حلال) بعض المعاملات المصرفية الإسلامية وبين تحريمها عند البعض الآخر. وهنا لا بد من إعادة النظر في إيجاد مجامع فقهية لوضع حد لهذا التضارب.

7.1 ضعف البنية التكنولوجية وضعف شبكة الأنترنت: المصارف الحديثة التقليدية والإسلامية تقوم على تطبيق تكنولوجيا عالية، أما في الجزائر فهي تكاد تكون جد ضعيفة.

8.1 ارتفاع الأقساط الضريبية على الأرباح: تواجه المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص مشاكل في الهيكل الضريبي. ففي أغلب الدول الإسلامية ومنها

الجزائر تفرض ضرائب عالية على عوائد الاستثمار وهذا الأمر يدفع إلى التهرب الضريبي و إخفاء الأرباح الحقيقية مما يتعارض وعمل المصارف الإسلامية الملزمة بعدم التحايل أو التزوير في الوثائق المحاسبية كما هو حال البنوك الخاصة التقليدية. وبسبب ارتفاع الضرائب يتفادى العديد من المتعاملين مشاركة المصارف الإسلامية.

2. اعداد قوانين لتنظيم المصارف الإسلامية في الجزائر:

من أجل إعداد قانون لتنظيم المصارف الإسلامية في الجزائر يجب اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات منها²³:

- ✓ إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية؛
- ✓ تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون المصارف الإسلامية، ولعل المبادرة التي انطلقت من طرف المجلس الإسلامي الأعلى تفي بالغرض؛

دراسة القوانين المنظمة للمصارف الإسلامية في الدولة العربية والإسلامية والاستفادة من تجارب هذه البلدان في التحول نحو المصرفية الإسلامية، خاصة تجربة السودانية التي تحولت إلى العمل المصرفي الإسلامي بشكل كلي، والتجربة الماليزية التي تضم العديد من الجزائريين في كل من معهد INCEIF ومركز البحوث ISRA؛

- ✓ قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاح مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية المصارف

والمؤسسات المالية، خبراء في المصرفية الإسلامية، ثم يعرض عل البرلمان والحكومة للمصادقة ولتنفيذ هذا القانون؛

- ✓ القيام بخرجات علمية لدراسة تجربة المصارف الإسلامية في الدول التي قطعت شوطا في هذا المجال؛

- ✓ إعطاء قانون المصارف الإسلامية المكانة اللائقة ضمن قوانين النظام المصرفي الجزائري.

هذا من جانب الإطار القانوني، وأما مشكلة نقص الإرادة الحقيقية في التوجه للعمل المصرفي الإسلامي فلا بد من:

✓ التعاون على البر والتقوى، وذلك بتقديم النصيحة للمسؤولين والتذكير بما عند رب العالمين من النعيم المقيم والعذاب الأليم.

3. آفاق المصرفية الإسلامية بالجزائر:

إن آفاق تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر يمكننا تصورها في ظل المتغيرات الدولية والعولمة كما يلي:

- إن النجاح المنقطع النظير والتوسع الهائل الذي شيدته البنوك الإسلامية على المستوى العالمي والتي يتجاوز عددها 270 حاليا تجعل الجزائر مرشحة لدخول المزيد من هذه البنوك إليها، خاصة منها الشركات الدولية القابضة على غرار مجموعة البركة الدولية
- إذا زاد عدد البنوك الإسلامية في الجزائر سواء كأسماء جديدة أو كفروع فسوف تطرح إشكالية التعامل مع البنك المركزي بحدّة أكبر، وهنا يمكن أن تسنّ قوانين خاصة لهذه البنوك على غرار ما حدث في بعض البلدان ذات الازدواجية في القوانين المصرفية.
- يمكن أن تستغل البنوك الدولية العاملة بالجزائر ذلك الوعي الشعبي والرغبة في التعامل مع البنوك الإسلامية في فتح فروع لها خاصة بالمعاملات المالية الإسلامية على غرار ما قام به "سيتي بنك".
- أن التطور الهائل والمستمر في تقنيات العمل المصرفي يفرض على البنوك الإسلامية مواكبة هذا التطور بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.

النتائج والحلول المقترحة

تواجه المصارف الإسلامية تحديات كبيرة تقف أمام نموها وتوسيع منتجاتها في السوق البنكية الجزائرية، فحصتها من هذه السوق لا تتجاوز 2%، وحسب خبراء مالية فإن الصناعة المالية الإسلامية بحاجة إلى تعزيز بنيتها التحتية، وإلى صياغة الإطار التشريعي التنظيمي الرقابي الكفيل بتوفير المناخ الملائم لنموها في البلاد.

ورغم أن الجزائر فتحت المجال للاستثمار في هذا النوع من الخدمات مبكرا من خلال برنامج إصلاح المنظومة البنكية، وهو ما سمح للعديد من البنوك الخاصة الأجنبية أن تتوطن في البيئة الجزائرية، إلى جانب إعادة بعث أنشطة تهدف إلى ترشيد عمل صناديق الزكاة، وتنمية الأوقاف وإرساء آليات جديدة للتكافل الاجتماعي، إلا أن تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر متواضعة، فعددها لا يتجاوز الاثنين رغم أن أول بنك إسلامي هو بنك البركة الذي تأسس سنة 1991.

الحلول المقترحة:

- ✓ المصارف الإسلامية تستطيع تحقيق العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي تعمل بها، نتيجة لطبيعتها الجديدة والمختلفة عن طبيعة المصارف التقليدية، وللتأثيرات الإيجابية العديدة التي يمكن ان تحدثها فمثلا هي قادرة على حل مشكلة الغذاء لأنها تهتم عند منح التمويل بالحاجات الضرورية للإنسان؛
- ✓ المصارف الإسلامية تستطيع من ناحية أخرى الإسهام في علاج العديد من الاختلالات عن طريق العمل على تصحيح وظيفة النقود، والتي أسهم نظام العمل الخاص بالمصارف التقليدية في انحرافها وتحولها من وسيط للتبادل إلى سلعة تستخدم كأصل قابل للتأجير تباع وتشتري خدماتها بأجرة معينة وهي سعر الفائدة؛
- ✓ من خلال البعد الاجتماعي للمصارف الإسلامية فهي تستطيع الإسهام في تحقيق التنمية التي تقوم على أساس مراعاة التوفيق بين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية معا، وتصحيح السلبيات والاختلالات التي نتجت عن التركيز على الاعتبارات الاقتصادية فقط.

الهوامش:

1. حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015، ص 307.
2. نفس المرجع، ص 308.
3. نفس المرجع، ص 308.
4. جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص 48.

5. حسن ين منصور، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار الشهاب، الجزائر، 1992، ص 5.
6. محسن أحمد الخضري، البنوك الإسلامية، دار الحرية للطباعة والنشر، مصر، 1989، ص 17.
7. القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 103.
8. محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، النقود والمصارف، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 190.
9. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص 113 - 114.
10. أحمد النجار، حول البنوك الإسلامية، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 34، فيفري 1984، ص 04.
11. محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 115.
12. أحمد النجار، مرجع سابق، ص 07 .
13. عبد الستار أبو غدة، بحوث المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، الجزء 2، ط 1، شركة التوفيق بمجموعة دله البركة، عمان، 2002، ص 9.
14. محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 90-91.
15. أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية "أدوات لتحقيق"، ط 1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013، ص 28.
16. صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، ط 1، مطبعة الكتاب، بغداد، 2009، ص 79-80.
17. غسان محمود إبراهيم، منذر القحف، الاقتصاد الإسلامي "علم أم وهم"، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1999، ص 110 .
18. محمد جلال سليمان، الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية، سلسلة دراسات في الاقتصاد الإسلامي، العدد 52، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 6881، ص 26 .
19. عبد الرحمن يسري احمد، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة التنمية في البلدان الإسلامية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 12.
20. عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص 28.

21. سلام عبد الرزاق، إسهامات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 03، 2012، ص 110.
22. ميدون سيساني، إسماعيل بن قانة، آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، 2018، ص 80.
23. عبد الرزاق بوعطية، واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 03، 2018، ص ص 253-254.